الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
29 January 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد مارشيك ..... (النمسا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20602 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/78/198)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*** (A/78/40 و A/78/44 و A/78/48 و A/78/55 و A/78/56 و A/78/240 و A/78/263 و A/78/271 و A/78/281 و A/78/324 و A/78/354)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*** (A/78/125 و A/78/131 و A/78/136 و A/78/155 و A/78/160 و A/78/161 و A/78/166 و A/78/167 و A/78/168 و A/78/169 و A/78/171 و A/78/172 و A/78/173 و A/78/174 و A/78/175 و A/78/176 و A/78/179 و A/78/180 و A/78/181 و A/78/182 و A/78/185 و A/78/192 و A/78/195 و A/78/196 و A/78/202 و A/78/203 و A/78/207 و A/78/213 و A/78/226 و A/78/227 و A/78/241 و A/78/242 و A/78/243 و A/78/245 و A/78/246 و A/78/253 و A/78/254 و A/78/255 و A/78/260 و A/78/262 و A/78/269 و A/78/270 و A/78/272 و A/78/282 و A/78/288 و A/78/289 و A/78/298 و A/78/306 و A/78/310 و A/78/311 و A/78/347 و A/78/364 و A/78/520)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*** (A/78/204، و A/78/212، و A/78/223، و A/78/244، و A/78/278، و A/78/297، و A/78/299، و A/78/316، و A/78/326، و A/78/327، و A/78/338، و A/78/340، و A/78/358، و A/78/375، و A/78/511، و A/78/526، و A/78/527، و A/78/540، و A/78/541، و A/78/545)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*** (A/78/36)

1 - **السيدة بيلاي** (رئيسة اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل): عرضت تقرير اللجنة (A/78/198)، فقالت إن اندلاع أعمال العنف في إسرائيل وفلسطين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مثار قلق بالغ. وأضافت قائلة إن لجنة التحقيق تدين إدانة قاطعة مقتل أكثر من 1 000 مواطن إسرائيلي، وجرح آلاف آخرين، واحتجاز أكثر من 200 رهينة، منهم أطفال، على أيدي حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة. وهي تدين إدانة قاطعة أيضا الهجمات العسكرية الإسرائيلية التي أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين ومئات الأطفال. وتدعو لجنة التحقيق إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة الفورية والآمنة لجميع الرهائن.

2 - وأردفت قائلة إن ثمة مؤشرات واضحة على ارتكاب جرائم دولية. وقد بدأت لجنة التحقيق، وفقا لولايات التحقيق المسندة إليها، في جمع الأدلة وحفظها، وستركز على الجرائم والانتهاكات، وتحدد الأفراد المسؤولين عنها وتتبين الأسباب الجذرية للنزاع. وستولي لجنة التحقيق اهتماما خاصا لادعاءات القتل والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وتدعو لجنة التحقيق الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وحماس، وهي السلطة الفعلية في قطاع غزة، إلى تيسير التحقيق ودعمه، بما في ذلك من خلال السماح للمحققين بدخول إسرائيل وغزة في أقرب وقت ممكن.

3 - ومضت قائلة إن تقرير لجنة التحقيق أُنجز قبل التصعيد الأخير في العنف، ومع ذلك فإن النتائج التي خلص إليها متصلة بذلك التصاعد بصورة مأساوية. فقد ركز التقرير على استخدام القوة من جانب إسرائيل والسلطات الفعلية في غزة باعتبار ذلك مجرد بعد من أبعاد الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية، الذي تترتب عليه تبعات مدمرة على الفلسطينيين وأثر ضار على حياة الإسرائيليين.

4 - وأشارت إلى أن ولاية لجنة التحقيق نشأت على أساس أن العدالة تستغرق وقتا، ولكن الدول الأعضاء عليها التزام جماعي بالسعي إلى تحقيقها. وأعربت عن تفاؤل لجنة التحقيق بالتقدم الذي أحرزته الجمعية العامة نحو تحقيق العدالة والمساءلة، إذ قررت في دورتها السابعة والسبعين طلب فتوى من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. واختتمت كلمتها قائلة إن جميع الأطراف يجب أن تبدي تعاونا كاملا مع التحقيقات. ويجب على حكومة إسرائيل، في المقام الأول، أن تنهي احتلالها وتعترف بحق الشعب في تقرير المصير دون إبطاء.

5 - **السيد إردان** (إسرائيل): قال إن ثمة 30 رضيعا وطفلا بين الرهائن الإسرائيليين البالغ عددهم 222 رهينة المحتجزين تحت الأرض

تحت قبضة حماس، وهي منظمة إرهابية أقسى من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأكثر همجية من تنظيم القاعدة، والتي لم ترتكب أبشع فظائع يمكن لعقل تخيلها فحسب، بقطع رؤوس الرضع واغتصاب الفتيات والنساء بعنف وإحراق ضحاياها أحياء، وإنما صورت أيضا تلك الأفعال التي لا يمكن تصورها بفخر ليراها العالم بأسره.

6 - وأضاف قائلا إن لجنة التحقيق مكرَّسة منذ نشأتها لإيجاد الأعذار والمبررات للإرهاب الفلسطيني والتهوين من أثره، مع شيطنة جهود إسرائيل للدفاع عن نفسها ونزع الشرعية عنها. وقد وجهت رسالة واضحة إلى حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وإيران مفادها أنه ليس لديهم ما يخشونه على الجبهة الدولية وأن مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق المفتوحة المدة التابعة له سيبذلان قصارى جهدهما لتهيئة تكافؤ غير أخلاقي بين ديمقراطية تدافع عن نفسها وتحترم القانون الدولي وبين جماعات إرهابية متعصبة ومتعطشة للدماء.

7 - وأردف قائلا إن إيجاد الأعذار للإرهاب يشجعه. وتبرير الإرهاب يزيده جرأة. والتهوين من شأن التهديد الذي يشكله الإرهاب يهيئ الظروف لنموه السرطاني. وقد خلّفت المذبحة الخسيسة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ما قدره 400 1 قتيل من الرضع والأطفال والنساء والرجال، ومثّلت أسوأ هجوم إرهابي في التاريخ الحديث. وما فتئت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية تخطط لهجمات إرهابية وتنفذها منذ عقود وهي مستمرة في ذلك منذ إنشاء لجنة التحقيق. وفي نيسان/أبريل 2018، خلال مسيرة العودة الكبرى المزعومة، التي صورها التقرير على أنها مجرد احتجاج، كانت حماس صريحة بشأن أهدافها المتمثلة في اقتلاع الحدود مع إسرائيل واقتلاع قلوب الإسرائيليين من أجسادهم.

8 - واستطرد قائلا إن ذلك التقرير ليس أضحوكة فحسب، بل وإدانة دامغة للفساد الأخلاقي للجنة التحقيق، التي تبرر الإرهاب وتضفي عليه الشرعية، وتحرّف القانون الدولي، وتسوق ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وقد اجتهد التقرير لمساواة إسرائيل بالجماعات الإرهابية، مدعيا أن السلطات الإسرائيلية وما يسمى بالجماعات الفلسطينية المسلحة لم تتخذا تدابير احترازية فعالة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. وقد بذلت إسرائيل جهودا استثنائية لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين، على الرغم من أن الإرهابيين الفلسطينيين استخدموا المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية. بيد أن الإرهابيين الفلسطينيين عندما حرقوا أطفالا صغارا أحياء، وعندما أمسكوا بامرأة حامل وشقوا بطنها وسحبوا جنينها وطعنوه، لم يتخذوا تدابير احترازية بالفعل. وقد نستغرق ساعات لسرد ما ورد في التقرير من مغالطات وخطايا ذِكر وإسقاط وادعاءات واستنتاجات سخيفة.

9 - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة أنشئت بتعهد مقدس يقضي بعدم السماح لمحرقة اليهود بأن تتكرر أبدا. وبعد وقوع أسوأ مذبحة لليهود منذ ذلك الحين، حان الوقت لتحديد الجانب الذي سيقف عليه المرء من التاريخ. ومن المحزن أن لجنة التحقيق اتخذت الخيار الخطأ بالفعل. ولن يهدأ لإسرائيل بال حتى تهزم حماس، وتعيد جميع الرهائن إلى ديارهم، وحتى يمكن لمواطني دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية أن يعيشوا في سلام وأمان.

10 - **السيدة سالم** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف ما إذا كان بإمكان أحد أن يفسر لماذا لا ينبغي للجنة الثالثة أن تدرس وتناقش حالة حقوق الإنسان في فلسطين، بوصفها منطقة نزاع وأرضا محتلة، ولماذا لا ينبغي النظر في انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال. وتساءلت عما إذا كان ذلك بسبب تمتع إسرائيل بوضع خاص كسلطة قائمة بالاحتلال أو لأن الفلسطينيين يعتبرون أقل قيمة. وأضافت قائلة إن دولة فلسطين تسعى إلى الوفاء بواجبها والتزامها بحماية مواطنيها من خلال القنوات القانونية والسياسية. ولجنة التحقيق، التي أنيطت بها ولاية التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد مواطني فلسطين، تقدم حقائق سبق أن أُبلغت بها دول كثيرة من بعثاتها الدبلوماسية في الميدان، وستستمر ولايتها إلى أن تعالَج على نحو عادل أزمة الحماية والمساءلة التي طال أمدها والتي يواجهها مواطنو فلسطين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي.

11 - وأردفت قائلة إن حجم الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة هائل، ولكن سلوك إسرائيل العسكري هناك ليس جديدا. فلطالما لجأت إسرائيل إلى العقاب الجماعي والاستخدام غير القانوني للقوة، مستهدفةً المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والصحفيون والعاملون في مجال تقديم المساعدات والموظفون الطبيون والمستشفيات والمدارس وغيرها من المباني المدنية والسكنية. وتواصل إسرائيل نقل المجتمعات المحلية الفلسطينية قسرا، واستعمار الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل، وطرد الأسر، وقد قطعت الكهرباء والوقود والمياه والأغذية والأدوية والمساعدات الإنسانية عن الأرض الفلسطينية سابقا. وخلال عقود من الاحتلال الخانق و 17 عاما من الحصار المفروض على غزة، أتقنت إسرائيل سياسة التعمد في التسبب في أقصى قدر من المعاناة للشعب الفلسطيني. وقالت إن وفد بلدها يدعو الدول الأعضاء إلى عدم الانضمام إلى الحملة الإجرامية التي تشنها إسرائيل لتجريد

الفلسطينيين جماعيا من إنسانيتهم وجعل جرائمها المرتكبة ضدهم مقبولة. فالفلسطينيون بشر عانوا من الفقد والقمع والظلم جيلا بعد جيل. وتدعو فلسطين الدول الأعضاء إلى التحلي بالعدل وتغليب القيم على الحسابات السياسية.

12 - ومضت قائلة إن الدعوات المنادية باحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين ليست كافية. فينبغي للمجتمع الدولي أن يتحلى بالشجاعة اللازمة للاعتراف بالقيمة المتساوية لحياة الفلسطينيين ولوضع حد فوري للحرب الإسرائيلية ضدهم. والتخلي عن الشعب الفلسطيني يمثل خيانة للإنسانية والقانون الدولي، ولا يمكن لأي قدر من المساعدات الإنسانية أن يعالج الحالة في غزة إذا تُركت إسرائيل للإمعان في القتل والتدمير والتخريب. وينبغي للدول الأعضاء أن توجّه كل جهودها ومواردها لإيجاد واقع لا يُقتل فيه فلسطينيون ولا إسرائيليون ويتمتع الجميع بقدر متساوٍ من الحرية والسلام والأمن. وتدعو فلسطين الدول الأعضاء إلى دعم السلام والعدالة، عوضا عن الحرب والانتقام.

13 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يأسف لإنشاء لجنة تحقيق في عام 2021 بولاية ذات نطاق واسع جدا. ولا يمكن للمملكة المتحدة أن تؤيد تركيز مجلس حقوق الإنسان على إسرائيل دون غيرها بعدم إدراجه حدا زمنيا لتلك الولاية. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة مجلس حقوق الإنسان وتؤمن إيمانا قويا بولايته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن التجاوزات لدى وقوعها. بيد أن لجنة التحقيق لا تخدم هذين الهدفين.

14 - **السيد الخاقاني** (العراق): قال إن وفد بلده يشاطر رئيسة لجنة التحقيق قلقها إزاء الإجراءات القمعية للسلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين المحتلة، بما في ذلك استخدام الحصار والتجويع وقطع الكهرباء، ضمن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وسأل عن الآلية التي ترى لجنة التحقيق أنها ستكون أكثر الأدوات فعالية لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك انتهاكاتها الممنهجة الأخيرة لاتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (اتفاقية جنيف الثالثة) واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة).

15 - **السيد لامسي** (ألبانيا): قال إن تقرير لجنة التحقيق لا يزال أحادي الجانب وغير متوازن ويغفل الأعمال التدميرية لحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي تهدف بوضوح إلى إحداث دمار عشوائي وإصابات بين المدنيين ومعاناة إنسانية. وهذه الأعمال غير قانونية وغير أخلاقية وتشكل تهديدا خطيرا لأمن ورفاه الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء الإطار الزمني المفتوح والنطاق الجغرافي لولاية لجنة التحقيق. وأضاف قائلا إن عدم إبقاء لجنة التحقيق على استقلالها وحيادها سيؤدي إلى تعطيل مسار الجهود الرامية إلى تعزيز السلام بين إسرائيل وفلسطين. وفي الختام، أعرب عن رفض ألبانيا وإدانتها لجميع أشكال معاداة السامية، بما في ذلك التعليقات المعادية للسامية.

16 - **السيدة موكانو** (رومانيا): قالت إن وفد بلدها يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية العشوائية والوحشية التي ترتكبها حماس في جميع أنحاء إسرائيل. ولا يوجد مبرر للإرهاب. وتقع على عاتق لجنة التحقيق مسؤولية أساسية عن تقديم تقرير لا يؤدي إلى تأجيج الخطاب التحريضي المعادي للسامية. وأعربت عن انزعاج رومانيا إزاء العدد الكبير من الخسائر في الأرواح ومن الضحايا الأبرياء للنزاع. وشددت على وجوب إطلاق سراح الرهائن فورا، ولزوم السماح للمدنيين الراغبين في مغادرة غزة بمغادرتها بأمان. وأردفت قائلة إن من الأهمية بمكان أن يُعاد التأكيد على احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا يزال حل الدولتين استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا غنى عنه لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

17 - **السيدة بوليلا** (أستراليا): قالت إن أفعال حماس دفعت بسيناريو مدمر في إسرائيل وغزة. ويجب أن تكون حماية أرواح المدنيين هي الأولوية القصوى ويجب مراعاة قواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني. وتدعو أستراليا إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ومستمر ودون عوائق لضمان الإغاثة الأساسية للمدنيين المحتاجين في غزة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لأي عمليات تعجِّل بإيجاد حل عادل ودائم يقوم على وجود دولتين. وأضافت قائلة إن الرقابة الدقيقة التي يخضِع مجلس حقوق الإنسان إسرائيل لها دونا عن غيرها والولاية المفرطة للجنة التحقيق لا ينهضان بقضية السلام.

18 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن التصعيد الأخير للعنف في غزة هو نتيجة عقود من الاحتلال والاستعمار غير المشروعين من جانب إسرائيل، في انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتدين كوبا قتل المدنيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، والقصف العشوائي لغزة، وتدمير البنية التحتية المدنية. ويشكل حرمان الشعب الفلسطيني من الماء والغذاء والكهرباء والوقود عقابا جماعيا وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وما من شيء يمكن أن يبرر أفعال إسرائيل هذه. وتطالب كوبا بوقف فوري لإطلاق النار، وتقديم المعونة الإنسانية، ووضع حد

للخطاب المحرض على الحرب وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية، المسؤولة عن إفلات إسرائيل من العقاب.

19 - **السيد الدهشان** (مصر): قال إن وفد بلده يشعر بجزع شديد إزاء الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك احتجاز جثامين المتوفين، ومنها جثامين نساء وأطفال، كورقة مساومة وشنها 150 غارة جوية على مناطق مكتظة بالسكان في غزة في أيار/مايو 2021. وفي حين أن عام 2022 كان العام الأكثر دموية بالنسبة للأطفال الفلسطينيين، يبدو أن عام 2023 سيكون أكثر دموية، نظرا لاستخدام القوة التعسفية والمفرطة ضد المدنيين. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على كفالة المساءلة عما يحدث في غزة من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

20 - **السيدة نيشيهارا** (شيلي): قالت إن وفد بلدها يدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وإلى حماية السكان المدنيين. ولا يمكن أبدا اعتبار المدنيين والمراكز الصحية أهدافا عسكرية، ومع ذلك فإن الهجمات العشوائية ضد السكان الفلسطينيين تنتهك هذه القاعدة علنا. فلا بد أن تتأكد إسرائيل على وجه الاستعجال من امتثال أعمالها العسكرية لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك مبادئ التمييز والحيطة والتناسب. وأردفت قائلة إن شيلي تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ويضم وفد بلدها صوته إلى النداء الموجه إلى إسرائيل لإنهاء جميع أعمال بناء المستوطنات والتوسع فيها والعمل بنشاط لوقف عنف المستوطنين.

21 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير لجنة التحقيق ذي الرؤية المتعمقة والأهمية البالغة وبعملها الجاري. وأعرب عن قلق جنوب أفريقيا إزاء التصعيد الأخير في العنف وأسفها للخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين. وأضاف قائلا إن وفد بلده يساوره القلق لأن حكومة إسرائيل لم تتخذ إجراء يُذكر لإدانة استخدام العنف الذي وردت تفاصيله في التقرير، وهو ما تعتبره جنوب أفريقيا تواطؤا فعليا مع تلك الفظائع. ويبين التقرير أن إسرائيل تضفي الطابع المؤسسي على نظام للقمع المنهجي يشكل بطابعه العرقي فصلا عنصريا.

22 - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن انتهاكات القانون الدولي السافرة التي تحدث خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة تثبت أهمية عمل لجنة التحقيق. وتدين الجزائر بأشد العبارات الممكنة سياسات السلطة القائمة بالاحتلال وتشدد على ضرورة التدخل الدولي لضمان حماية الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلا إن وفد بلده يود أن يعرف، في ضوء الشلل الذي أصاب مجلس الأمن، ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لإنهاء النشاط الاستيطاني وعنف المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعرب عن رغبة وفد بلده أيضا في معرفة ما إذا كانت المحاكم القائمة يمكن أن تكفل دفع تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان، أم ما إذا كان ينبغي إنشاء آلية خاصة.

23 - **السيد بريتهوفر** (النمسا): قال إن وفد بلده يدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين. ومثل هذه الأفعال لا يمكن تبريرها، وتدعو النمسا حماس إلى الإفراج فورا عن جميع الرهائن دون شروط مسبقة. ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

24 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد أهمية تقديم المساعدات الإنسانية وضمان عدم إساءة استخدامها من جانب المنظمات الإرهابية. ولا يزال القانون الدولي هو المبدأ الموجِّه للنمسا فيما يتعلق بموقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا بد من إيجاد حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمان. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة الكيفية التي تخطط بها اللجنة التحقيق في الجرائم التي ترتكبها حماس ضد المدنيين في إسرائيل.

25 - **السيدة إيليكا** (ناميبيا): سلطت الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من تقرير لجنة التحقيق، فقالت إن ثمة تناقضات كبيرة في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وفي التزام الدول الأعضاء بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

26 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الحالة في فلسطين تتطلب اهتماما دوليا عاجلا. فعلى مدى عقود، عانى الفلسطينيون من الاحتلال والعدوان والتمييز وسياسات الفصل العنصري التي يتبعها النظام الإسرائيلي. ولا يمكن حل الصراع الفلسطيني إلا بإنهاء الاحتلال والاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتشيد إيران بالتحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق في مقتل شيرين أبو عاقلة، الذي كشف قسوة النظام الإسرائيلي.

27 - وأعربت عن الأسف لما شهدته من لجوء ممثل النظام الإسرائيلي إلى ادعاءات وأكاذيب لا أساس لها من الصحة للافتراء على إيران. وأضافت قائلة إن هذه الأعمال والفظائع ليست مفاجئة، لأن الأكاذيب الزائفة لطالما كانت أداة يستعملها ذلك النظام السيئ السمعة. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يتساءل عما يمكن أن تفعله الدول

الأعضاء لضمان إدراج النظام الإسرائيلي في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

28 - **السيد تساهنايزِن** (ألمانيا): قال إن وفد بلده يعرب عن تضامنه مع دولة إسرائيل ويدين أعمال الإرهاب المروعة التي ارتكبتها حماس إدانة قاطعة. ولا يمكن تبرير الإرهاب أبدا. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات المسلحة. ولدى قيامها بذلك، يجب أن تحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وألمانيا تعارض بشدة أي شكل من أشكال معاداة السامية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يكرر انتقاده للطابع المفتوح لولاية لجنة التحقيق. وفي حين تحترم ألمانيا استقلال هيئات الأمم المتحدة وآليات التحقيق التابعة لهيئات الأمم المتحدة، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الاهتمام الموجه لإسرائيل دونا عن غيرها في محافل الأمم المتحدة. ولن يتسنى إنهاء الاحتلال والصراع إلا من خلال مفاوضات تفي التوقعات المشروعة للجانبين حقها.

29 - **السيدة ديل أغيلا كاستييو** (غواتيمالا): قالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن أهمية الحوار ويعارض التحيز الذي تبديه لجنة التحقيق في تشجيع الروح العدائية والتحيز ضد إسرائيل وإلقاء اللوم على تلك الدولة في جميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي. وقالت إن وفد بلدها يدعو لجنة التحقيق إلى ضمان أن تعطي تقاريرها وبياناتها الأولوية لاحترام الحياة، وتتجنب تشويه الحقائق، وتعترف بالحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن سكانها ضد الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. وتطالب غواتيمالا بالإفراج الفوري عن الرهائن وتشدد على أهمية دراسة الوضع بموضوعية ونزاهة.

30 - **السيد باريتو دا روشا بارانيوس** (البرازيل): قال إن وفد بلده يشكر لجنة التحقيق على تقريرها. ويجب على جميع أطراف الصراع احترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتدين البرازيل بأشد العبارات جميع أشكال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس وأخذ الرهائن، وتدعو إلى الإفراج عنهم فورا. وتدين البرازيل أيضا الهجمات ضد الأهداف المدنية، ولا سيما المرافق الصحية والتعليمية. فيجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو إلى إنشاء ممرات إنسانية فورا من أجل إيصال المساعدات والمياه والغذاء والإمدادات الطبية والوقود والكهرباء إلى غزة بشكل آمن. ولا بد من حل قائم على وجود دولتين تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ورخاء وأمان داخل حدود متفق عليها بين الطرفين ومعترف بها دوليا.

31 - **السيد ماكبين** (أيرلندا): قال إن وفد بلده يرحب بآراء لجنة التحقيق بشأن أفضل السبل لضمان المساءلة. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء الأحداث المأساوية والمروعة التي شهدتها إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في أعقاب الهجمات الشنيعة التي شنتها حماس في إسرائيل. وتدين أيرلندا الهجمات التي شنتها حماس إدانة قاطعة. ولا يمكن أبدا تبرير الاستهداف المتعمد والممنهج للمدنيين. وتدعو أيرلندا جميع أطراف الصراع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومن المهم التمييز بين حماس والمدنيين الفلسطينيين في غزة. وتؤيد أيرلندا دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية للسماح بوصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها في غزة. ولا بد من زيادة المساعدات الإنسانية ومواصلة الجهود لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين.

32 - **السيدة كارلسون شليزاك** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يذكّر بموقفه المبدئي المتمثل في التعاون البنّاء مع هيئات الأمم المتحدة وآليات التحقيق واحترام استقلالها. واستدركت قائلة إن فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي كانت أعضاء في مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو 2021 لم تؤيد إنشاء لجنة التحقيق بسبب المخاوف بشأن ولايتها الواسعة النطاق وطابعها الدائم. وتسوية الصراع من خلال حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبارامترات المتفق عليها دوليا، أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

33 - **السيدة كوكاي** (هنغاريا): قالت إن وفد بلدها يدين بأشد العبارات الممكنة حماس وهجماتها الإرهابية الوحشية والعشوائية في جميع أنحاء إسرائيل ويستنكر الخسائر في الأرواح. وأضافت قائلة إن لا يوجد مبرر للإرهاب. وتشدد هنغاريا بقوة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة هذه الهجمات العنيفة والعشوائية. وتذكّر هنغاريا بقلقها البالغ إزاء إنشاء لجنة التحقيق وعملها ونهجها المتحيز وطابعها المفتوح ونطاقها المفرط الاتساع. وأعربت عن تضامن وفد بلدها مع حكومة إسرائيل وشعبها ورفضه معاداة السامية والتحيز ضد إسرائيل.

34 - **السيد كيم نام هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية تثير قلقا بالغا لدى العديد من البلدان. وتدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الهجوم العسكري والحصار المستمرين وغير المبرَّرين لغزة من جانب إسرائيل، في انتهاك خطير لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني

بأسره. وتشكل المذبحة الذي تنفذها إسرائيل في حق سكان غزة وحصارها لها جريمتي حرب وجريمتين ضد الإنسانية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولن يتحقق السلام والاستقرار في المنطقة أبدا ما دامت إسرائيل مستمرة في قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف فورا جميع الهجمات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة التي تهدد حياة الفلسطينيين الأبرياء. وأعرب عن تأييد وفد بلده للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية.

35 - **السيد ديميتروف** (بلغاريا): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم التحديد الدقيق لنطاق عمل لجنة التحقيق وحدوده الإقليمية وإطاره الزمني، مما يسهم في الاهتمام الذي يولَى لإسرائيل دونا عن غيرها داخل الأمم المتحدة. وفي ضوء التطورات المأساوية الأخيرة، ينبغي أن يحقق التقرير القادم للجنة التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها حماس وأن يتضمن توصيات بشأن تدابير المساءلة.

36 - **السيد زوميلا** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يدين الجهود الرامية إلى تقويض مصداقية لجنة التحقيق وعملها المتمثل في توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تمتعت إسرائيل بالإفلات من العقاب على انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي لفترة أطول مما ينبغي، على الرغم من أن عدوانها المستمر بلا هوادة موثق توثيقا جيدا. ولا بد من وضع حد سريع للفظائع التي يرتكبها نظام الفصل العنصري. وماليزيا ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967 ومتضامنة مع شعب فلسطين.

37 - **السيد غريكو** (إيطاليا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الولاية غير المحددة والمفتوحة المدة للجنة التحقيق، التي يمكن أن تضر بالمصداقية العامة لآلية الرصد والتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الذي تؤيده إيطاليا تأييدا قويا. ولذلك فإن وفد بلده يدعو إلى اضطلاع لجنة التحقيق بمهامها بنزاهة ومعالجة الوقائع بدقة. وأردف قائلا إن هذه الدعوة تزداد إلحاحا بالنظر إلى الأزمة المستمرة الناجمة عن هجمات حماس على إسرائيل، التي نزلت بمدنيين عزل بوحشية غير مسبوقة. ولا بد من إدانة هذا العنف الذي لا مبرر له. ويتطلب حجم المواجهة وأثرها على المدنيين من الجانبين أن تمارس لجنة التحقيق ولايتها بأقصى قدر من الحياد. ولا يمكن أن يكون هناك أي عذر للإرهاب. ويجب ممارسة الحق في الدفاع عن النفس ومحاسبة الجناة بطريقة متناسبة وفي ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

38 - **السيدة مونيكا** (بنغلاديش): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تأييده الكامل لولاية لجنة التحقيق وعملها في مجال التحقيق ويدين جميع المحاولات الرامية إلى تقويض سلطتها. وتدعو بنغلاديش جميع الدول إلى التعاون الكامل مع لجنة التحقيق. وقالت إن بلدها يدين بشدة جميع الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أثناء العمليات العسكرية الجارية في غزة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب. وهو يدين أيضا استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإساءة إسرائيل استخدام سياساتها وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك سافر للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالجزع إزاء استمرار إفلات إسرائيل من العقاب، بذريعة حقها في الدفاع عن النفس في كثير من الأحيان، ويؤكد أنه ينبغي مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها. وبناءً عليه، ترحب بنغلاديش بالتوصية الواردة في التقرير بأن تعطي المحكمة الجنائية الدولية الأولوية للتحقيق في حالة دولة فلسطين، بما في ذلك تحديد أولئك الذين تولوا مسؤولية القيادة في مسألة مقتل شيرين أبو عاقلة.

39 - **السيدة المشهري** (اليمن): قالت إن وفد بلدها يؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة ذات سيادة على أساس حدود حزيران/يونيه 1967، عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. ويدين اليمن بأشد العبارات الممكنة قتل وجرح آلاف الفلسطينيين، منهم نساء وأطفال، على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي، ويدعو إلى حماية المدنيين، والوقف الفوري لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك الأغذية والوقود، إلى قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، يعارض اليمن بشدة أي محاولات لطرد الفلسطينيين بالقوة من أرضهم. ولن يتحقق السلام الإقليمي إلا عندما ينتهي الاحتلال ويمارس الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير.

40 - **السيد يانغ** شياوكون (الصين): قال إن وفد بلده يشعر بقلق عميق إزاء الخسائر الجماعية في صفوف المدنيين والأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتعارض الصين وتدين جميع الأعمال التي تضر بالمدنيين الأبرياء وتنتهك القانون الدولي الإنساني. وينبغي إعطاء الأولوية لإنهاء الأعمال القتالية وفتح ممرات إنسانية لتخفيف معاناة سكان غزة بشكل فعال. والسبب الجذري لتدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة هو احتلالها الذي طال أمده. وتؤيد الصين عدالة قضية الشعب الفلسطيني في كفاحه من

أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، فضلا عن التنفيذ الكامل لحل الدولتين المنشئ لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعو الصين إسرائيل إلى التعايش مع فلسطين في سلام وتقديم ضمانات لتمتع شعوب المنطقة بحقوق الإنسان.

41 - **السيد ويلز** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إن وفد بلده يدين إدانة قاطعة الهجوم البغيض الذي شنته منظمة حماس الإرهابية على المدنيين في إسرائيل. ويتبين بوضوح من الطبيعة غير المسبوقة للجنة التحقيق والتركيز على إسرائيل دونا عن غيرها هاجس استهدف إسرائيل وخصّها بالاهتمام وغض الطرف تماما عن تحريض حماس والجماعات الإرهابية الأخرى ودورها في الصراع. ومعاداة السامية والتحيز ضد إسرائيل اللذان أعرب عنهما أعضاء لجنة التحقيق غير مسؤولين وغير مقبولين ويتنافيان مع الدور المحايد والمستقل المتوقع منهم. ويجب أن تظل الأمم المتحدة موضوعية ومحايدة في جهودها الرامية إلى إيجاد سلام دائم في المنطقة.

42 - **السيد أيديل** (تركيا): قال إن تركيا تواصل دعم عمل لجنة التحقيق في التحقيق في أسباب جميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة في المنطقة. ولا مفر من الأزمات الجديدة إلى أن يتم القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ولا بد أن تكون الدول الأعضاء حاسمة في إدانة ومعارضة خسارة أي روح بريئة. ولا يمكن تبرير الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وحرياته الأساسية. ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم بتجاهل تطلعات الفلسطينيين إلى الحرية والكرامة والسيادة. ولا بديل عن حل الدولتين على أساس المعايير الدولية الراسخة.

43 - **السيد كولهانيك** (تشيكيا): قال إن تجاهل حقوق الإنسان وازدرائها يؤديان إلى ارتكاب أفعال وحشية. وتشيكيا مؤيدة قوية لمنظومة الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان، ولكنها صوتت ضد إنشاء لجنة التحقيق ولا يمكنها أن تؤيد آلية أحادية الجانب مفتوحة المدة لا يمكن أن تسهم في التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجب على الدول الأعضاء ألا تلتزم الصمت إزاء الهجمات الإرهابية الوحشية التي ترتكبها حماس ضد إسرائيل. وأعرب عن دعم وفد بلده لإسرائيل ولحقها في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي. وختاما، قال إن حياة المدنيين يجب حمايتها.

44 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن التفاقم غير المسبوق للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو النتيجة المأساوية للسياسة المتغطرسة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وأعرب عن استغراب وفده من المعايير المزدوجة التي تبديها الولايات المتحدة في التعاون مع بعض اللجان والآليات دون غيرها. وكان من الممكن تجنب الإصابات، لا سيما نتيجة للغارة الجوية العشوائية التي شُنَّت على المستشفى الأهلي، لو لم تكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان قد عارضت قرار مجلس الأمن الذي اقترحه الاتحاد الروسي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين في غزة. فتقع على عاتق تلك البلدان مسؤولية مشتركة عن وفاة المئات من الأبرياء في غزة.

45 - **السيدة موسى** (المملكة العربية السعودية): قالت إن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات لضمان الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وتوفير الحماية للمدنيين امتثالا للقانون الدولي الإنساني، وإنهاء دوامة العنف. وتحث المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار ووقف قتل الأبرياء. وسألت رئيس لجنة التحقيق عن الإجراءات التي يمكن تشجيع المجتمع الدولي على اتخاذها لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها.

46 - **السيد شرابر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة لا تزال يساورها قلق بالغ إزاء نطاق وطبيعة لجنة التحقيق المفتوحة المدة، التي أظهرت تحيزا خاصا ضد إسرائيل بإخضاعها لآلية فريدة لا توجد لأي دولة عضو أخرى. وأعرب عن قلق وفد بلده أيضا لأن العديد من المتكلمين لم يعترفوا بأن حماس، وهي جماعة إرهابية، تتحمل المسؤولية عن إشعال الصراع الحالي بأعمالها المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدين الولايات المتحدة إدانة قاطعة الهجمات التي يشنها إرهابيو حماس، وتدعو إلى إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس، وتؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد شدد الرئيس بايدن، في زيارة قام بها مؤخرا إلى المنطقة، على أهمية استئناف وإدامة التدفق المستمر للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المدنيين في غزة.

47 - **السيد خيرونسياه** (إندونيسيا): قال إن ثمة حاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، الذين يعانون في غزة. وتدعو إندونيسيا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق. ويجب أن تتوقف أعمال العنف فورا لتجنب وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين، ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. وعلى المجتمع الدولي أن يركز على

المسائل الإنسانية في غزة، وأن يحل الأسباب الجذرية للصراع، ويواصل عمليات السلام الهادفة، ويحقق حل الدولتين. وبدون تسوية حالة الشعب الفلسطيني، لن يتحقق السلام الدائم أبدا.

48 - **السيدة إدريس** (السودان): قالت إن وفد بلدها، على خلفية المعاناة الإنسانية الأخيرة في غزة، يكرر دعوته إلى وقف إطلاق النار، ورفع الحصار، وفتح المعابر الحدودية لضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وغير مشروط. ويعرب السودان من جديد عن تأييده لحل الدولتين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يرفض السودان أي محاولات لطرد الشعب الفلسطيني بالقوة.

49 - **السيدة دونغوبير** (ناورو): قالت إن وفد بلدها يساوره بالغ القلق إزاء لجنة التحقيق المفتوحة المدة. فأعضاؤها لم يتخذوا نهجا متوازنا ويعمدون إلى استهداف إسرائيل. وتمثل طبيعة لجنة التحقيق دليلا آخر على صبّ الاهتمام على إسرائيل دونا عن غيرها وعلى المعايير المزدوجة تجاهها. وينبغي للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان أن يعالجا جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان دون تحيز. ولم يشر تقرير لجنة التحقيق إلى الهجوم الإرهابي المروع الأخير الذي شنته حماس، المنظمة الجهادية الإرهابية الضالعة في الإبادة الجماعية. فليست إسرائيل هي التي ينبغي أن تخضع للتحقيق، وينبغي أن تحال جميع الأسئلة إلى حماس، الكيان الذي استولى على قطاع غزة والمسؤول عن التسبب في إزهاق أرواح 700 شخص من الأبرياء في إسرائيل.

50 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الولايات المتحدة وحلفاءها أتاحوا للسلطة القائمة بالاحتلال الإفلات من العقاب مما سمح لها بارتكاب المزيد من الفظائع، وهي مستمرة في ارتكاب الجرائم والأعمال الوحشية ضد الفلسطينيين. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لعمل لجنة التحقيق فيما يتعلق بضمان حقوق الشعب الفلسطيني. وعلى مر التاريخ، لم يتمكن أي احتلال من البقاء أو الاستمرار إلى الأبد. ولن يكون احتلال إسرائيل استثناء لتلك القاعدة وسينتهي عاجلا أم آجلا.

51 - **السيدة الجراد** (عمان): تكلمت باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقالت إن استهداف إسرائيل الممنهج للمدنيين ومرافق الرعاية الصحية والبنية التحتية ينتهك القانون الدولي الإنساني. ويدعو مجلس التعاون إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وإنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني، وتوفير ضمانات لإيصال المساعدات الإنسانية، واستئناف إمدادات المياه والكهرباء والوقود في غزة. والحالة الراهنة اختبار للمجتمع الدولي. ويجب على الدول أن ترفض الانتقائية والمعايير المزدوجة في تنفيذ القانون الدولي وأن تتخذ موقفا قويا دعما للمساءلة.

52 - **السيدة الزغبي** (لبنان): قالت إن إسرائيل استهدفت في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مجموعة من الصحفيين في جنوب لبنان كانوا يحملون معدات تظهر بوضوح أنهم إعلاميون، مما أسفر عن مقتل الصحفي عصام عبد الله وإصابة خمسة آخرين، بعضهم لا يزال في المستشفى. ولا يجوز استهداف الصحفيين أبدا. وينبغي إدانة تلك الهجمات ومحاسبة مرتكبيها.

53 - **السيدة الحليق** (الأردن): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تأييده لعمل لجنة التحقيق. ويدعو الأردن إلى الوقف الفوري للحرب على غزة، وحماية المدنيين، واتخاذ موقف موحد ضد استهداف جميع المدنيين ولصالح إيصال المساعدات الإنسانية والوقود والغذاء والدواء إلى قطاع غزة بشكل مستمر ودون انقطاع. وأكد الأردن من جديد رفضه القاطع للتهجير القسري للشعب الفلسطيني. ولا يزال ظلم الاحتلال مستمرا، بيد أن العالم فشل في إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

54 - **السيد حامد** (ليبيا): قال إن المجتمع الدولي ملزم، بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية، بحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والشعب الفلسطيني ليس استثناءً من ذلك. وأعرب عن تأييد وفد بلده لحق الشعب الفلسطيني في البقاء على أرضه وحقه المشروع في الدفاع عن النفس وفي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إلى أن ينشئ دولته. وأضاف قائلا إن ليبيا تحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته عن كفالة تناول قضايا حقوق الإنسان دون انتقائية أو تسييس.

55 - **السيدة جابو بالصادق** (تونس): قالت إن أكثر من 5 000 فلسطيني قُتلوا في الأسابيع الأخيرة، 62 في المائة منهم أطفال ونساء، وأُصيب آلاف. وأُجبر أكثر من مليون فلسطيني على الفرار. ولا يوجد كهرباء ولا وقود. وتساءلت ما إذا لم يكن في ذلك ما يمثل جرائم حرب وإبادة جماعية. وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي، بعد أكثر من أسبوعين من العنف، يبدو عاجزا عن وقف المجازر، وهو عار لن يمحوه الزمن، ولكن أي تأخير في تحمل مسؤولياته سيسفر عن سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء وزيادة الأخطار التي تهدد الاستقرار الدولي. ويجب اتخاذ إجراء سريع لتطبيق القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني وفرض وقف لإطلاق النار.

56 - **السيدة بيلاي** (رئيسة اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل): قالت إن تقرير لجنة التحقيق أُعِدّ قبل الهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بفترة. وبمجرد وقوع الحادث، أصدرت لجنة التحقيق بيانا صحفيا أفادت فيه بوجود أدلة واضحة بالفعل على ارتكاب جرائم حرب وأنه يجب محاسبة جميع الذين انتهكوا القانون الدولي واستهدفوا المدنيين. وتتفق لجنة التحقيق مع الدول الأعضاء على ضرورة تطبيق العدالة والمساءلة فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها أي طرف في الصراع. والولاية الفريدة جدا والموسعة للجنة التحقيق تعطيها سلطة التحقيق في مثل هذه الحالات، دون الحاجة إلى إنشاء مؤسسة أخرى. وقد أوقفت لجنة التحقيق على الفور عملها المخطط له وبدأت تحقيقا في الجرائم الدولية التي ارتُكبت.

57 - وأضافت قائلة إنها متعاطفة تعاطفا عميقا مع الادعاءات التي أدلى بها ممثل إسرائيل فيما يتعلق بالفظائع من قبيل قطع رؤوس أطفال رضع والاعتداء على امرأة حامل. وتلك هي الفظائع التي يجب التحقيق فيها. وقد عملت لأكثر من ثماني سنوات رئيسةً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي استمعت إلى ادعاءات مماثلة، وأقامت العدل ولم تُتهم بالتحيز قط، حتى من جانب محامي الدفاع. ولذلك، وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء ترى أن أعضاء لجنة التحقيق ليسوا محايدين، فإن لديهم خبرة في الحكم على هذه الجرائم والتحقيق فيها.

58 - وناشدت إسرائيل أن تسمح للجنة التحقيق بدخول إسرائيل وفلسطين، حتى تتمكن من بدء التحقيقات في هذه الادعاءات الشديدة الخطورة. وتدعو لجنة التحقيق الجمعية العامة إلى دعمها في ذلك، حتى تتمكن من الحصول على الأدلة الموثوقة التي تحتاجها. ومن الطبيعي أن تطلب الدول التي عانت من انتهاكات خطيرة إلى الأمم المتحدة أن تتدخل وتحقق في الأمر. وقد فعلت رواندا ذلك وحققت العدالة التي كانت ترغب فيها. ولذلك فإنها توافق على النداءات الموجهة إلى جميع الدول بالتقيد بقواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولجنة التحقيق مكلَّفة بصون المعلومات التي تُجمع من تحقيقاتها وإطلاع المؤسسات القضائية عليها، سواء كانت محاكم وطنية، أو يُستحسَن أن تكون المحكمة الجنائية الدولية، لمساعدتها على مقاضاة الجناة.

59 - وأردفت قائلة إن الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إلى لجنة التحقيق تسمح لها بتحديد الأفراد المسؤولين عن هذه الجرائم. وقد حددت، ببحثها في الأدلة الجنائية المتصلة بمقتل شيرين أبو عاقلة، الوحدة العسكرية والقائد المسؤول وتعتزم إطلاع المحكمة الجنائية الدولية على تلك المعلومات حتى تتمكن أسرتها من طي صفحة الماضي الأليم.

60 - وتابعت قائلة إن الدول الأعضاء وضعت، في الأمم المتحدة، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأبرمت العديد من الاتفاقيات الجديرة بالإشادة من أجل التصدي لهذه الحالات. وتحتاج لجنة التحقيق إلى دعم الدول الأعضاء للمطالبة بتنفيذ معايير الحماية هذه والتقيد بها. وأشارت إلى أن لا هي ولا عضو اللجنة، كريس سيدوتي، معادِيين للسامية، كما يظهر من سجلاتهما. وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تحكم عليهما من حيث استقلالية عملهما.

61 - **السيدة ألبانيز** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967): عرضت تقريرها (A/78/545) فقالت إن آلاف الأبرياء قتلوا وجرحوا وأصيبوا بصدمات نفسية على جانبي الخط الأخضر في الآونة الأخيرة. وأعربت عن خالص تعازيها لجميع المتضررين من الأعمال القتالية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وأردفت قائلة إن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 شكلت منعطفا مأساويا في تاريخ الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حيث قُتل حوالي 400 1 شخص وجُرح آلاف وأخذت جماعات مسلحة من غزة المحتلة مئات الرهائن. وتشكل هذه الأعمال التي ارتُكبت ضد المدنيين في إسرائيل جرائم حرب وتستوجب المساءلة. وردت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى بقصف غزة عشوائيا، مما أسفر عن مقتل نحو 000 5 فلسطيني، وزيادة تشديد الحصار غير القانوني. وهذه الأعمال هي أيضا جرائم حرب وربما تشكل جرائم ضد الإنسانية، وتستوجب المساءلة.

62 - ومضت قائلة إن الأحداث الأخيرة نتجت عن فشل المجتمع الدولي في التصدي لعقود من الأفعال الإسرائيلية غير القانونية وإنهاء الاحتلال. وعلى الرغم من أن تقريرها لا يتناول الأزمة الراهنة، فإنه يسلط الضوء على العنف الهيكلي الذي تعرضت له أجيال من الأطفال الفلسطينيين، الذين يشكلون نصف السكان الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي الآخذ في التوسع بلا توقف.

63 - واستطردت قائلة إن الإفلات من العقاب وعدم احترام القانون الدولي هما جوهر العنف المستعر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحثت المجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، على إنهاء حلقة الإفلات من العقاب، وتقديم مرتكبي جميع الجرائم المزعوم

ارتكابها هناك إلى العدالة، واستخدام جميع الوسائل لضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي.

64 - **السيدة سالم** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه على مدى 18 يوما، قتلت إسرائيل أكثر من 000 2 طفل فلسطيني في قطاع غزة وجرحت آلاف آخرين. وكل 15 دقيقة، يُنتشَل طفل فلسطيني من تحت الأنقاض. ويعاني الأطفال الفلسطينيون المصابون والمصدومون الذين قتلت أسرهم بأكملها من الخوف وألم لا يُحتمَل نتيجة للقصف الإسرائيلي المتواصل بلا هوادة. وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى دعم دعوات منظمة الأمم المتحدة للطفولة المنادية بالوقف الفوري لإطلاق النار.

65 - وأضافت قائلة إن الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية ما عليهم إلا أن يفتحوا نوافذ غرف نومهم فقط لرؤية القمع والفصل العنصري الإسرائيليين، وجدار الضم، والمستوطنات. وفي طريقهم إلى المدرسة، يواجهون نقط تفتيش ومستوطنين إرهابيين مسلحين. ومن الصعب، بل من المستحيل، إعادة الشعور بالأمان إلى الأطفال الفلسطينيين الذين عانوا من هذا القمع ومن فقدان منازلهم ومدارسهم وأحبائهم. ومن الصعب تعليم الأطفال المصابين بسرطان الدم الصبر وهم ينتظرون التصاريح الإسرائيلية حتى يتمكنوا من الوصول إلى المستشفيات خارج غزة. فيجب حماية جميع الأطفال وعدم استهداف أي منهم.

66 - **السيد إردان** (إسرائيل): قال إن في الوقت الذي يعاني فيه بلده من أسوأ مذبحة تعرض لها اليهود منذ المحرقة، اتخذت مسؤولة في الأمم المتحدة "حقوق الإنسان" و "القانون الدولي" ستارا لنشر الأكاذيب عن بلده. ويتراوح تشهير المقررة الخاصة بين التصريحات العلنية المعادية للسامية المستندة إلى عبارات قديمة مستهلكة وبين الكراهية الشديدة لإسرائيل. وهي تهزأ بمبادئ الاستقلال والحياد والموضوعية المطلوبة من المكلفين بولايات. ويتبين من كراهيتها للشعب اليهودي ودعمها لحماس، وهي منظمة إرهابية ضالعة في الإبادة الجماعية، أنها ليست محايدة. وقد استخدمت المقررة الخاصة عبارة "اللوبي اليهودي" المعادية للسامية وأثنت على آخرين استخدموها. وقالت إن الولايات المتحدة وقفت موقف المتفرج بسبب اللوبي اليهودي ومثلها أوروبا بسبب الشعور بالذنب بشأن المحرقة، وإنهما تواصلان إدانة الفلسطينيين المضطهدين، الذين يدافعون عن أنفسهم بالوسيلة الوحيدة المتاحة لهم. وقد تعهدت بالتضامن الكامل مع أحد المتعاطفين مع النازية وشبهت الدولة اليهودية بالنازيين. وفي عام 2014، كتبت على صفحتها على فيسبوك أن رفع المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي حماس من قائمة المنظمات الإرهابية "خبر سار". وفي مؤتمر عُقِد عبر الإنترنت، قالت إن لحماس الحق في مقاومة الاحتلال وإن الاحتلال يتطلب العنف.

67 - وتساءل عما إذا كان اختطاف الأطفال يمثل مظهرا من مظاهر الحق في المقاومة، وعما إذا كان شق بطن الحامل يشكل "العنف المطلوب". وخلال الأسبوعين الماضيين، شهد العالم أن "المقاومة المسلحة" لحماس تنطوي على أخذ الرهائن، وقتل 400 1 إسرائيلي، وإطلاق 500 7 صاروخ، دُفعت تكاليفها بأموال الأمم المتحدة المقدمة للمساعدات الإنسانية.

68 - وأضاف قائلا إن المقررة الخاصة تجرأت على التشكيك في أعمال الإبادة الجماعية المثبَتة التي ارتكبتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين، مشيرةً إليها على أنها "معلومات لم يتم التحقق منها". ورفضت أن تصف حماس بأنها منظمة إرهابية وأصرت على أن الفظائع التي ترتكبها حماس ينبغي "وضعها في سياقها". وعندما أُشير إلى معاداتها للسامية، اعتبرت المقررة الخاصة ذلك حملة تشهير. ولم تكن تلك بحملة تشهير، وإنما كانت بيانا صادقا عن شخص في موقع قوة ونفوذ. ولن تتعامل إسرائيل مع شخص أثبت أنه غير موثوق به ومصدر لمعاداة السامية.

69 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد تضامنه الكامل مع القضية العادلة لشعب فلسطين ودولتها الخاضعين للاحتلال، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، في سياق تدهور حالة حقوق الإنسان باطراد، والفصل العنصري والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. ومن التناقضات السياسية والأخلاقية أن تتغير لهجة كبار أنصار حقوق الإنسان عندما يناقشون الحالة في دولة فلسطين، وذلك نابع من عدم الاكتراث بالانتهاكات الجسيمة بجميع أنواعها التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال وعدم وجود خطط حقيقية للتوصل إلى حل تفاوضي وعادل. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة الكيفية التي يمكن بها الوصول إلى وقف لإطلاق النار في ضوء الوضع الراهن، وكيف يمكن النهوض بالجهود الإنسانية وبدء عملية سياسية للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

70 - **السيدة شينو** (اليابان): قالت إن وفد بلدها يدين بشكل قاطع الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ويعرب عن تعازيه للضحايا. وتكرر اليابان أنه يجب إطلاق سراح الرهائن فورا، وضمان سلامة المدنيين، وامتثال جميع

الأطراف للقانون الدولي، وتهدئة الوضع في أقرب وقت ممكن. ولتخفيف وطأة الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة، قررت اليابان تقديم 10 ملايين دولار على سبيل المعونة الطارئة من خلال المنظمات الدولية، وستنظر في تقديم مساعدات إضافية في المستقبل تمشيا مع الاحتياجات في الميدان.

71 - **السيدة نوروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن قرار الجمعية العامة 19/67، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، شُدِّد على أهميته في مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقِد في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويعكس هذا القرار دعم المجتمع الدولي الطويل الأمد والمبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

72 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن من المهم أن تثق الدول الأعضاء في استقلال الأشخاص المكلفين بولايات خاصة. ويجب أن يتمكن جميع الأطفال من التمتع بطفولتهم في بيئة آمنة وصحية وحاضنة، تنال فيها حقوق الإنسان التقدير والحماية، بغض النظر عن الهوية أو العرق أو الدين أو الخلفية. وقد أدت الغارات الجوية التي تضرب غزة بلا هوادة، وهي منطقة صغيرة مكتظة بالسكان يشكل فيها الأطفال نصف السكان، إلى ارتفاع مروع في عدد القتلى من المدنيين. وتلاحظ جنوب أفريقيا مع بالغ القلق قتل الأطفال وإصابتهم في كل تصعيد كبير للصراع ومعاناتهم من آثار طويلة الأجل على الصحة النفسية. والطريقة الوحيدة لحماية حياتهم هي وقف العنف.

73 - **السيدة المشهري** (اليمن): قالت إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل استهداف أسر فلسطينية بأكملها وتدمير البنية التحتية في قطاع غزة، مما أدى إلى وفاة آلاف الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين. ولا يزال كثيرون تحت أنقاض المنازل التي استُهدفت. ويتعارض الحصار الجائر وغير الأخلاقي المفروض على غزة مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية. ويتعرض الشعب الفلسطيني لانتهاكات جسيمة من جانب إسرائيل، بما يشمل القتل والتشويه. وسألت المقررة الخاصة عن الكيفية التي يمكن بها استخدام ولايتها لضمان إضافة إسرائيل إلى قائمة الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال ومساءلتها عن جرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني.

74 - **السيدة الحليق** (الأردن): قالت إن حملة القصف بلا هوادة الجارية في غزة قاسية وعديمة الضمير. والعقاب الجماعي لسكان محاصرين لا حول لهم ولا قوة يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب. وقد ناقشت المقررة الخاصة من قبل المصاعب التي واجهتها أثناء إعداد تقاريرها، بما في ذلك عدم السماح لها بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يود أن يعرف ما إذا كانت لا تزال تواجه مثل هذه العراقيل في تنفيذ ولايتها.

75 - **السيدة نيشيهارا** (شيلي): قالت إن بلدها يساوره القلق إزاء حالة الأطفال الوارد وصفها في تقرير المقررة الخاصة ويحث إسرائيل على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتدعو شيلي جميع أطراف الصراع إلى احترام القانون الدولي وحماية جميع السكان المدنيين. ولا بد من استئناف المفاوضات المباشرة بحسن نية بين الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي، اعترافا بحق إسرائيل وفلسطين في التعايش في سلام، داخل حدود آمنة يرتضيها الطرفان ومعترف بها دوليا، تمشيا مع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

76 - **السيدة ديل** (النرويج): قالت إن الفترة الراهنة صعبة جدا بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين والشرق الأوسط بأسره. وقد أدانت النرويج بشدة الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس. وهي تؤيد حق إسرائيل في اتخاذ التدابير الضرورية والمتناسبة للدفاع عن النفس، شريطة أن تكون متمشية مع القانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، يجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع أو تقليل الخسائر والأضرار في صفوف المدنيين. ولا بد من تحسين وصول المساعدات الإنسانية تحسينا كبيرا وإعادة إمدادات المياه والكهرباء. وينطبق القانون الإنساني على جميع الأطراف. وتمر الحالة بمنعطف حرج ويجب بذل قصارى الجهود لتجنب المزيد من المعاناة الإنسانية.

77 - **السيدة كارلسون شليزاك** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن وفدها مهتم بمعرفة أولويات المقررة الخاصة في ضوء الوضع المتكشف في الشرق الأوسط. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجمات الوحشية والعشوائية التي تشنها حماس في جميع أنحاء إسرائيل وأعرب عن أسفه العميق للعدد المروع من القتلى والمعاناة المفجعة للمدنيين الأبرياء. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني وضرورة ضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات. ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق. وتسوية الصراع استنادا إلى حل الدولتين ضرورية للسلام في المنطقة.

78 - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن وفد بلده يكرر إدانته القوية لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين العزل في غزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحمي حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين، الذين يحق لهم، بمقتضى القانون، التمتع بالحرية وببيئة آمنة. وقد أوصت المقررة الخاصة بإنشاء آلية لتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وتساءل عما يمكن فعله لضمان امتثال إسرائيل لهذه الآلية.

79 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن ثمة إنكارا طويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير في أراضيه المحتلة. وفي غزة، يعيش النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضعا شديد الهشاشة وهم في أمسّ الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ونتيجة للهجمات المتواصلة على المستشفيات والملاجئ والمساجد والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية، لا يوجد مكان آمن في غزة. وقد انتُهكت جميع حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ولا بد أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل فوري وحاسم للحيلولة دون تلوُّث الضمير الإنساني الجماعي بوصمة لا تزول أبدا، خاصةً وأن ممثل إسرائيل مستعد للإساءة إلى أي شخص يلقي الضوء على الحالة الراهنة في غزة. وسألت المقررة الخاصة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكفل توثيق الجرائم والفظائع التي ترتكبها إسرائيل.

80 - **السيد إياد** (العراق): قال إن الأحداث الجارية تشكل اختبارا للنظام الدولي. فإذا لم يدفع قصف المستشفيات وقتل المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال، المجتمع الدولي إلى الضغط على السلطة القائمة بالاحتلال للكف عن استخدام قوتها المفرطة، ينبغي له أن يعيد النظر في قيمه. وسأل المقررة الخاصة عن توصياتها بشأن التدابير التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال للقرارات الدولية. وطلب إليها أيضا أن توضح الالتزامات القانونية والأخلاقية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

81 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن تقرير المقررة الخاصة لا يتضمن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأسابيع الأخيرة. وقد كانت حالة الأطفال الفلسطينيين في السابق مثيرة للقلق، ولكنها الآن أكثر خطورة. وما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا وما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تتصرف دون عقاب بمساعدة الولايات المتحدة، فإن حقوق الأطفال الفلسطينيين ستظل أضغاث أحلام. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرغب في معرفة ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله أكثر من ذلك لوقف تطور الحالة الراهنة والعدول عنها. وأعرب عن دعم كوبا الكامل لقضية الشعب الفلسطيني.

82 - **السيد ماكبين** (أيرلندا): قال إن أيرلندا تشعر بالقلق إزاء فداحة الوضع في الأراضي المحتلة، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال. وهي منزعجة جدا من الأحداث المأساوية والصادمة التي تتكشف فصولها في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وتود أن تؤكد أن الحروب تخضع أيضا لقواعد. وتحث أيرلندا جميع أطراف الصراع على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي عدم استهداف المدنيين، لا سيما الأطفال، والهجمات العشوائية محظورة. وتدعو أيرلندا أيضا إلى وقف إطلاق النار أو عقد هدنة لأسباب إنسانية للسماح بوصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها في غزة. وينبغي النظر في الطريق المنشود للمضي قدما، على المدى البعيد. ويتسم استمرار دعم المجتمع الدولي لمنظمات المجتمع المدني بأهمية حيوية.

83 - **السيد زوميلا** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يدين إدانة قاطعة الجهود الرامية إلى الحطّ من قدر عمل المقررة الخاصة. ومنذ أكثر من 50 عاما، تتحدى إسرائيل القانون الدولي وتتوسع في مستوطناتها غير القانونية وترتكب فظائع شنيعة ضد الشعب الفلسطيني، مع إفلات تام من العقاب. وقد أدى استمرار حصار إسرائيل لغزة إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا فيها. وتشعر ماليزيا بالجزع إزاء الصمت المطبق لأنصار حقوق الإنسان المزعومين فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني. ويبدو أن أولئك الأوصياء المزعومين على حقوق الإنسان قد قرروا أن حياة الفلسطينيين الأبرياء ليس لها نفس قيمة أرواح غيرهم في مناطق أو نزاعات أخرى. وتساءل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساءلة الدول الثالثة عن تقديمها المساعدة والدعم للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

84 - **السيد عبد الله** (بنغلاديش): قال إن الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُحرمون من أهم الحقوق الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الإبادة الجماعية. وقد أودت الغارة الجوية المستمرة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر بحياة أكثر من 000 2 طفل، قُتل بعضهم في مستشفيات وملاجئ. وترحب بنغلاديش بتوصية المقررة الخاصة بإدراج إسرائيل في قائمة الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال المرفقة بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895-S/2023/363). وسأل المقررة الخاصة عن الكيفية التي تعتزم بها تعزيز التعاون مع الهيئات ذات الصلة من أجل تنفيذ تلك التوصية.

85 - **السيدة قريشي** (باكستان): قالت إن حكومة بلدها يساورها بالغ القلق إزاء مواصلة القوات الإسرائيلية قتل مئات الأطفال الفلسطينيين وتشويههم وتيتيمهم واحتجازهم كل سنة، منتهكة بذلك حقهم في الحياة ومانعةً إياهم من ممارسة حقهم في نشأة آمنة وكريمة. وباكستان منزعجة من الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، وتدين إدانة قوية وقاطعة الغارات الجوية الإسرائيلية والأعمال العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة، بما في ذلك الهجمات على المدارس والمباني السكنية والمستشفيات. ويتعرض جميع سكان غزة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، لعقاب جماعي بالهجمات الإسرائيلية العشوائية. ولا بد من الامتثال الصارم لقوانين الحرب والقوانين الدولية الإنسانية، ولا سيما اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة. وتطالب باكستان بوقف فوري لإطلاق النار.

86 - **السيدة الزغبي** (لبنان): قالت إن دور المقررة الخاصة ازداد أهمية، بالنظر إلى الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وقد قُتل أكثر من 000 2 طفل فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويُقتل طفل فلسطيني كل 15 دقيقة. والآباء في غزة يكتبون أسماء أطفالهم على أجسادهم، ليتمكنوا من التعرف عليهم إذا قُتلوا، وبعض العائلات تتبادل أطفالها، في محاولة لزيادة فرصهم في البقاء على قيد الحياة. وتساءلت متى سيوقف المجتمع الدولي إراقة الدماء.

87 - **السيدة الملا** (الكويت): قالت إن وفد بلدها متفق مع جميع الملاحظات الواردة في تقرير المقررة الخاصة، التي ينبغي أن يتقبلها المجتمع الدولي بعقل متفتح. وأعربت عن دهشتها من أن الأمم المتحدة، واللجنة بصفة خاصة، يمكنها الحديث عن حماية حقوق الإنسان في وقت يفقد فيه الأطفال آباءهم ومدارسهم، وتفقد الأسر منازلها، وتفقد النساء أزواجهن نتيجة للانتهاكات التي يرتكبها الكيان الصهيوني. فإذا كان المجتمع الدولي جادا بشأن حقوق الإنسان، عليه أن يتصرف بسرعة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

88 - **السيد يانغ** شياوكون (الصين): قال إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما هي لا تتحسن ولا تُحل، على الرغم من استعراضها سنويا من قبل آليات الأمم المتحدة. وتستنكر الصين التصعيد الأخير للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتدين بشدة الهجمات على المستشفيات وغيرها من البنى التحتية العامة والمدنيين الأبرياء، وتحث جميع الأطراف على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، وزيادة جهودها لحماية المدنيين ومنع تفاقم الكارثة الإنسانية.

89 - وأضاف قائلا إن الاضطرابات المتكررة قيدت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين وقوضت حقوق الإنسان لشعبها. والسبيل الوحيد لتسوية الصراع هو استئناف محادثات السلام وتنفيذ حل الدولتين، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. وينبغي للجهات الدولية صاحبة المصلحة أن تضطلع بدور بنّاء من خلال زيادة مساعداتها الإنسانية والإنمائية لفلسطين والدفاع عن حقوق الإنسان لشعبها. وقد أيدت الصين بقوة قضية الشعب الفلسطيني العادلة وستعمل بلا كلل للتوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية.

90 - **السيد الدهشان** (مصر): قال إن الأطفال يعانون جسديا ونفسيا من جراء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال لحقوق الطفل، بما في ذلك قتل واحتجاز الأطفال من جميع الأعمار. ولن تنتهي الفظائع ما لم ينهض المجتمع الدولي بجميع واجباته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي ارتفع عدد القتلى بين الفلسطينيين فيها إلى أكثر من 000 6 شخص، ثلثهم تقريبا من الأطفال. وتود مصر أن تسلط الضوء على توصية المقررة الخاصة المتعلقة بضرورة أن يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل لوقف ممارساتها الجائرة تجاه الأطفال الفلسطينيين.

91 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يساوره بالغ القلق إزاء النطاق والوحشية غير المسبوقتين للمواجهة المسلحة الجارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. واندلاع القتال نتيجة مباشرة لتجاهل قرارات مجلس الأمن والسماح للغرب بإعاقة عمل مجموعة الوسطاء الدوليين الرباعية، مما قلل بدرجة أكبر من احتمال التوصل إلى نتيجة عادلة ودائمة. ولن يكون الحل ممكنا إلا إذا توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن حل الدولتين. وعلى الرغم مما تقدم، يتخذ الاتحاد الروسي تدابير في إطار مجلس الأمن لحل الأزمة بسرعة وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية. وتعرقل الولايات المتحدة هذه الجهود.

92 - **السيدة القيرع** (موريتانيا): قالت إن الحالة الراهنة هي كارثة بكل المقاييس. ويتعارض تدمير غزة وحصارها والجرائم السافرة المرتكبة ضد مدنييها العزل مع جميع المبادئ والقيم. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لفتح ممرات إنسانية وإعادة الخدمات الأساسية مثل الوقود والمياه والكهرباء والدواء. وعلاوة على ذلك، يلزم التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتؤكد موريتانيا من جديد رفضها القاطع لجميع محاولات طرد الشعب الفلسطيني من أرضه. والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو إنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين.

93 - **السيدة موسى** (المملكة العربية السعودية): قالت إن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون لأذى بدني ونفسي وتنتابهم مخاوف لا ينبغي لطفل تحمُّلها. وأعربت عن أسف وفد بلدها البالغ لمقتل أكثر من 000 2 طفل في الأسبوعين الماضيين فحسب. وتؤكد المملكة العربية السعودية من جديد رفضها القاطع لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لرفع الحصار ووقف العملية العسكرية التي أدت إلى قتل مدنيين أبرياء وكان لها أثر سلبي على الاستقرار الإقليمي والدولي.

94 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يشاطر المقررة الخاصة دهشتها إزاء البيان الذي أدلى به ممثل سلطة الاحتلال الإسرائيلية وإنه فوجئ بالاتهامات الواردة فيه. فقد نفدت أعذار السلطات الإسرائيلية وهي تواصل تصوير نفسها كضحية، بينما تقتل الفلسطينيين. وتتهم الفلسطينيين والعرب عموما بمعاداة السامية، في حين أن العرب ينتمون هم أنفسهم إلى العرق السامي أيضا. ولطالما أيدت الجمهورية العربية السورية القضية الفلسطينية، وستواصل تأييدها.

95 - **السيدة ألبانيز** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967): قالت إن المقررين الخاصين اعتادوا على اجتذاب الانتقادات من الجهات المسؤولة التي يُزعم أنها ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي. ولو كانت الانتقادات الموجهة إليها تتناول الحقائق والقواعد القانونية التي يستند إليها عملها، لكانت ذات قيمة. أما الاعتداءات على شخصها فهي لا تتطرق إلى الأدلة على استمرار الاضطهاد والجرائم المرتكبة ضد الأطفال الفلسطينيين. وإذا كانت حكومة إسرائيل ترى أن النتائج التي خلصت إليها غير دقيقة، فإنها سترد بشكل بنّاء. وكررت دعوتها إلى السماح لها بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل أداء مهامها وفقا للسلطة الممنوحة لها من المنظمة.

96 - وأضافت قائلة إن الحالة المأساوية الراهنة تمثل فرصة أمام المجتمع الدولي لكي يتصرف بحكمة وإنصاف. ومن الممكن التضامن مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث أن كلا الشعبين عانى مؤخرا من ألم وحزن هائلين وهما يستحقان الدعم. إلا أن المعايير التي تحكم تصرفات الدول مسألة مختلفة. وتشير بعض البيانات التي أُدلي بها أثناء الحوار التفاعلي إلى أن الوفود لا تفهم ما يحدث على أرض الواقع، وللأسف، اتهم كثيرون لجنة التحقيق بالتحيز. وولاية لجنة التحقيق ليست محدودة زمنيا لأن العمليات العسكرية تُنفذ بصفة متكررة في غزة. وكون لجنة التحقيق هيئة دائمة يسمح للأمم المتحدة بتعظيم جهودها ومواردها في هذا الصدد. وقد اتهمت بعض الوفود لجنة التحقيق بالتحيز وأعربت عن تأييدها لإسرائيل بينما لم تذكر أيا من الجرائم التي تُرتكب ضد الفلسطينيين. فعلى مدى 15 يوما، قُتل 000 5 شخص، أي أكثر ممن قُتلوا خلال جميع الحروب السابقة التي وقعت في غزة منذ عام 2004.

97 - وأردفت قائلة إن مبدأ الدفاع عن النفس، الذي احتجّت به بعض الوفود، في غير محله. فلا أحد يشكك في أن إسرائيل كانت بحاجة إلى حماية مواطنيها من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. غير أن حق الدفاع عن النفس، بموجب القانون الدولي، يقتصر على الاستخدام المشروع للقوة لصد أي هجوم. وبمجرد صد الهجوم، لا يعود حق الدفاع عن النفس منطبقا. وإذا كان المجتمع الدولي يعتقد أن الدفاع عن النفس ينطوي على قصف غزة من أجل استئصال شأفة حماس من قطاع غزة والخلط بين المدنيين الفلسطينيين والجناح العسكري لحماس، فإنه يضفي الشرعية على جرائم حرب.

98 - ومضت قائلة إن لم يسمح بدخول مساعدات إنسانية ذات قيمة إلى غزة منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبموجب القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، لا بد من وقف فوري لإطلاق النار من أجل السماح بتحرير الرهائن وإيصال المعونة الإنسانية دون عوائق. وكيانات الأمم المتحدة لديها القدرة على الإشراف على إيصال المعونة في الميدان دون التسبب في مشاكل أمنية لإسرائيل.

99 - وذكرت أنها منذ بداية ولايتها، طلبت نشر وجود وقائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهناك حاجة ماسة إلى هذا الوجود لأنه بالإضافة إلى الآلاف الذين قتلوا في قطاع غزة، قُتل 90 فلسطينيا، من بينهم 30 طفلا، في الضفة الغربية على أيدي الجنود والمستوطنين المسلحين الذين يزدادون عنفا.

100 - واستطردت قائلة إن فيما يتعلق بأولوياتها للمستقبل، فقد فكرت في دراسة أنشطة الأعمال التجارية الخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة أو العنصرية المتفشية ضد الفلسطينيين، ولكن نظرا للحالة الراهنة، فإنها لم تقرر موضوع تقريرها المقبل. وقالت إنها تشاطر بعض الوفود دهشتها لعدم إدراج إسرائيل في قائمة الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، وأعربت عن أملها في أن يساعد تقريرها على تصحيح ذلك.

101 - وفي حالة الانتهاكات التي طال أمدها، أفادت بأنه ينبغي تطبيق قانون مسؤولية الدول. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة والقانون

الدولي الكثير من التوجيه عندما يتعلق الأمر بتحديد الأعمال غير المشروعة وتجنب التواطؤ فيها.

102 - **السيدة دايفن** (الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال): عرضت تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/78؛ وانظر A/78/358)، وقالت إنها تتطلع إلى زيارة الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 والاجتماع بمختلف أصحاب المصلحة. ويركز تقريرها على التطورات السياسية والأمنية والإنسانية، ويسلط الضوء على أثر تغير المناخ على حقوق الإنسان، ويوجه الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين، ولا سيما الذين يعيشون منهم أوضاعا هشة. وقد عقدت حكومة الصومال الفيدرالية اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني الصومالي، الذي اتخذ قرارات بشأن عدة مسائل رئيسية، بما في ذلك التعجيل بالاستجابة للجفاف، وإعطاء الأولوية لعملية مراجعة الدستور، واعتماد نموذج انتخابي قائم على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وتفويض السلطات، واعتماد نموذج قضائي فيدرالي. وإضافةً إلى ذلك، إلى جانب جهود المصالحة السياسية الجارية، عينت الحكومة الفيدرالية مؤخرا كبيرة مستشارين لشؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء وزعيما سابقا لحركة الشباب وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية.

103 - واستدركت قائلة إن الحالة الأمنية في الصومال، رغم ذلك، لا تزال تتسم بالتقلب. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت الحكومة الفيدرالية هجوما عسكريا على حركة الشباب بدعم من ميليشيات العشائر، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا. وفي حين أن قوات الأمن الصومالية حققت مكاسب مهمة خلال الهجوم المستمر، فقد واصلت حركة الشباب شن هجمات فتاكة في جميع أنحاء البلد. ويتحتم على الحكومة الفيدرالية أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين وأن تمتثل الجماعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن فرض عقوبة الإعدام على أطفال في منطقة بونتلاند مثار قلق شديد. وينبغي للحكومة الفيدرالية أن تعامل الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم أثناء ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة باعتبارهم ضحايا وليس جناة، وأن تحيلهم إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل توخيا لتعافيهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن يكون الاحتجاز تدبيرا يُلجأ إليه كملاذ أخير، ولأقصر فترة زمنية مناسبة، وينبغي اعتماد مبادئ توجيهية للتحقق من السن لحماية الأطفال.

104 - وأعربت عن الترحيب بقرار الحكومة الفيدرالية المتعلق بمنح العفو لحركة الشباب، وأردفت قائلة إنه ينبغي لجميع أعضاء تلك الجماعة أن يستفيدوا من اتفاق العفو، وأن يسلموا أسلحتهم إلى الحكومة ويتعاونوا مع هذه الحكومة لإعادة الاندماج الكامل في النسيج الرئيسي للمجتمع وإعادة بناء حياتهم. وقد أُحيط علما بطلب الحكومة الفيدرالية لوقف تقني لمدة ثلاثة أشهر للمرحلة الثانية من الخفض التدريجي لـ 000 3 فرد من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. إلا أن نقص التمويل من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال يشكل تهديدا أمنيا كبيرا ويمكن أن يعرض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للخطر. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى استمرار التمويل، وتمثل موافقة لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2023 على تقديم دعم إضافي للجيش الوطني الصومالي والعنصر العسكري في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تطورا مرحبا به. ومن شأن هذا الدعم أن يساعد على تعزيز الحالة الأمنية في الصومال ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما بين المدنيين.

105 - واستطردت قائلة إن على الرغم من الدعوات المنادية بوقف الأعمال العدائية ومحاولات الحكومة الفيدرالية تهدئة التوترات، يستمر العنف بين قوات الأمن في صوماليلاند وأفراد عشيرة دولباهنتي المسلحين في لاسعانود. والمدنيون هم من يدفعون الثمن الأكبر، حيث سقط ما لا يقل عن 552 ضحية في الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 15 حزيران/يونيه 2023. ونزح أكثر من 000 185 شخص من لاسعانود إلى البلدات والقرى المجاورة أو عبر الحدود إلى إثيوبيا. وأدى تواتر النزاعات إلى زيادة تعريض النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني، وأدى إلى إغلاق أو تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية. وأدت الصدمات المناخية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا بإحداث حالات جفاف وفيضانات متكررة. ويحتاج ما يقرب من 8,25 ملايين شخص في الصومال، معظمهم من النساء والأطفال، إلى مساعدة عاجلة، بسبب تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر.

106 - ومضت قائلة إن استمرار تقييد الحيز المدني أمر مزعج. فالصحفيون إما يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، أو يختارون فرض رقابة على أنفسهم، في خضم الرقابة الواسعة النطاق على وسائل الإعلام. وفي الفترة من 8 حزيران/يونيه و 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتُجز ثمانية صحفيين، وأُدين اثنان آخران وحكم عليهما بالسجن لمدة عام. وعلى السلطات في الصومال مراجعة قانون العقوبات وإلغاء تجريم الصحافة.

107 - **السيدة لاندي** (المملكة المتحدة): قالت إن حالة حقوق الإنسان في الصومال لا تزال سيئة، وإن حكومة بلدها تشعر بقلق خاص إزاء تزايد خطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وارتفاع مستويات النزوح الداخلي، والقيود المفروضة على حرية التعبير. وفي أعقاب تجدد عمليات مكافحة حركة الشباب، نشأ خطر كبير من تزايد الانتهاكات، ولا سيما حقوق الطفل. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، كان الصومال ثاني أخطر مكان في العالم على الأطفال.

108 - وأعربت عن ترحيب المملكة المتحدة بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقالت إن حكومتها تشجع أيضا إحراز تقدم نحو إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وسن تشريعات مهمة في مجال حقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية. ويجدر بالحكومة الفيدرالية أن تتخذ خطوات لضمان تمكُّن الصحفيين من تغطية الأخبار دون خوف من الانتقام. وختاما، قالت إنها ترحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي تعتزم بها الخبيرة المستقلة استخدام زيارتها المقبلة إلى الصومال.

109 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن من المؤسف أن الخبيرة المستقلة لم تتمكن من زيارة الصومال، وينبغي للحكومة الفيدرالية لذلك البلد أن تعمل معها لتيسير هذه الزيارة. ويثني الاتحاد الأوروبي على حكومة الصومال الفيدرالية لما تبذله من جهود لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة ويظل ملتزما بدعمها في محاربة الإرهاب. وفي مواجهة مختلف التحديات والتهديد الإرهابي المستمر الذي تمثله حركة الشباب، تظهر حاجة ملحة إلى قيام الحكومة الفيدرالية والميليشيات العشائرية المساعِدة بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

110 - وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء ظروف العمل الصعبة للصحفيين في الصومال، وشدد على أن الهجوم المستمر لا ينبغي أن يكون على حساب حرية التعبير. وينبغي إعطاء الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب، لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مثل ما يُزعَم من استخدام أفراد الأمن للقوة المفرطة. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بالموافقة على مشروع قانون لحقوق الطفل في الآونة الأخيرة ويشجع حكومة الصومال الفيدرالية بقوة على اتخاذ خطوات تشريعية أخرى لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون الجرائم الجنسية. ومن شأن حالة حقوق الإنسان المتردية أن تزداد تفاقما بسبب تأثير تغير المناخ، مما يزيد أوضاع النساء والأطفال هشاشة ويعرضهم لخطر العنف. ومن ثم ينبغي للصومال أن يعجل بالانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية الأخرى. وتساءل عن أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم الصومال في تنفيذ المعايير والمؤشرات المتعلقة بتحسين حالة حقوق الإنسان.

111 - **السيد سيغيسمان** (سويسرا): قال إن وفد بلده يود، عقب إعدام ستة أشخاص والحكم على اثني عشر آخرين بالإعدام في الصومال، الحصول على مزيد من التفاصيل عن تعريف عقوبة الإعدام ومراجعة القانون الجنائي.

112 - وأضاف قائلا إن سويسرا لا تزال يساورها القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال وتقلص الحيز المدني، بما في ذلك من خلال تقييد الحريات العامة، وأعمال الترهيب والعنف المرتكبة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. ولذلك فهي تدعو السلطات الصومالية إلى ضمان الاحترام والحماية الكاملين للحقوق المدنية والسياسية. وفي حين ترحب سويسرا باعتماد ميثاق المرأة الصومالية وغيره من التطورات، فإنها تقر بالحاجة إلى إطار قانوني لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الأسري وأثر الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال. ويمثل ارتفاع معدل الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال مصدرا للقلق الشديد أيضا، حيث إن الأطفال لا يزالون هم الأكثر تضررا من النزاع الدائر.

113 - **السيدة ليونارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في الصومال، حيث يحتاج نصف السكان على الأقل إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وقد أدت النزاعات والآثار المتزايدة الحدة والتواتر لتغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف وزيادة النزوح. وحالة حقوق الإنسان في الصومال تبعث على القلق أيضا، ويتعذر على أكثر من 1,2 مليون امرأة وفتاة الحصول على خدمات متخصصة للعنف الجنساني.

114 - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تثني على حكومة الصومال الفيدرالية لزيادة ميزانية الصحة وتحثها على بذل المزيد من الجهد لتلبية الاحتياجات الملحة في هذا القطاع. وتدهور حرية الصحافة في الصومال يبعث على القلق، وكذلك التقارير التي تفيد بتعرض الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام للاحتجاز التعسفي. وينبغي للسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات صوماليلاند، أن تزيل

تلك القيود لأن حرية الصحافة حيوية لحسن سير أمور المجتمع والحكومة. وسيكون من المهم معرفة الجهود التي يبذلها الصومال وما يمكن عمله لزيادتها من أجل منع تزايد معدلات العنف الجنساني والتصدي لها.

115 - **السيد يانغ** فان (الصين): قال إن الوقت قد حان للسلام وإعادة الإعمار في الصومال، الذي لا يزال يواجه تحديات متعددة. وقد اضطلعت الصين بدور نشط في عملية السلام في الصومال من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ودعم الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب العنيف وحماية السكان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالجهود التي يبذلها الصومال والتقدم الذي أحرزه بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تلتزم بتعزيز الاستقرار وإعادة بناء السلام وتعزيز الحوار والتشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يحترم سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وأن يقدم المساعدة فيما يتصل بحقوق الإنسان والدعم في مجال بناء القدرات، تمشيا مع رغبات حكومته وشعبه.

116 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومة بلده تؤيد الجهود التي تبذلها السلطات الصومالية لتحقيق استقرار الحالة السياسية الداخلية في البلد. ولا يزال الصومال يواجه تحديات اقتصادية، إلى جانب نقص المواد الغذائية وتزايد الجوع الناجم عن الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية. وفي حين تبذل حكومة الصومال الفيدرالية جهودا كبيرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة خطر الإرهاب، ومحاربة التطرف الديني، وتعزيز النظام الدستوري، لا يزال ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يتعرضون للعنف أثناء العمليات الإنسانية. والجماعات المتطرفة التي تقف وراء أعمال العنف هذه تمنع إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المناطق النائية.

117 - وأضاف قائلا إن الحكومة الفيدرالية ينبغي أن تواصل اتخاذ تدابير للقضاء على هذه الأعمال غير القانونية. وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والجهات المانحة أن تواصل الدخول في حوار بناء مع الصومال، على أساس احترام المصالح الوطنية، وأن تراعي تاريخ البلد وسياقه المحدد. وأشار إلى أن وفد بلده أحاط علما بانتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في تقرير الخبيرة المستقلة ويتوقع من حكومة الصومال أن تصححها إذ تواصل استعادة الاستقرار وتعزيز المؤسسات المحلية ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

118 - **السيدة دايفن** (الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال): قالت، ردا على الأسئلة التي طرحها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، إنها بدأت بالفعل التخطيط لزيارتها المقبلة إلى الصومال مع الحكومة الفيدرالية. وأضافت قائلة إنها ستبدأ زيارتها باجتماع مع ممثلي الحكومة الفيدرالية لتحديد أولويات التنفيذ للمعايير والمؤشرات. وفي الأسابيع الأخيرة، أُنجز الكثير من العمل لمعالجة المعايير المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق الأحداث، وأعربت عن أملها في تركيز مزيد من الاهتمام على المعايير والمؤشرات اللازمة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتعزيز سيادة القانون. وقُدمت طلبات لتقييم تنفيذ المعايير المتعلقة بقانون الإعلام، وستُعقد حلقة حوار في هذا الصدد. وفي الفترة السابقة لتجديد الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة، حان الوقت لتقييم وإدماج هذه المعايير في نُهُج الحكومة وأصحاب المصلحة.

119 - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته سويسرا بشأن عمليات الإعدام المبلغ عنها سابقا، أشارت إلى أنها ستسعى إلى تناول هذه المسألة مع الحكومة الفيدرالية. وفي حين أن عام 2023 شهد انخفاضا في عدد عمليات الإعدام المنفذة، فقد زاد فيه عدد الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام بالإعدام. وذكرت أنه سيكون من المهم ملاحظة ما إذا كان سيستمر إصدار هذه الأحكام وأنها ستثير المسألة خلال المناقشات مع الحكومة الفيدرالية.

120 - وانتقلت إلى السؤال الذي طرحته الولايات المتحدة بشأن الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنساني المتزايد، وأوضحت أن الإطار القانوني المقترح في مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 حاسم الأهمية لتحقيق هذه الغاية، وأن مشروع الإطار المقترح قيد المناقشة حاليا، قبل إرساله إلى مجلس الوزراء للنظر فيه.

121 - وختاما، قالت إن الصومال يقف عند مفترق طرق ولا يزال يواجه تحديات متعددة، بما في ذلك انعدام الأمن والعنف والكوارث الطبيعية وعدم المساواة والتمييز وبطالة الشباب. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع. فيعاني كثير من الأطفال من سوء التغذية ومئات الآلاف من الأسر هُجِّرت. ويتطلب الوضع اهتماما ودعما مستمرين من المجتمع الدولي، حتى يتسنى الحفاظ على المكاسب المتحققة. ولن يتحقق السلام والاستقرار دون أن تجدد السلطات الصومالية التزامها الهادف، على جميع المستويات، بتنفيذ المعايير والمؤشرات الرئيسية المبينة في التقارير السابقة. ولا بد من بناء مؤسسات قوية، واستحداث أطر قانونية، ووضع حماية المدنيين في صميم جميع الجهود. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إشراك الأقليات والفئات المهمشة والشباب في جميع جوانب العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن. وفي حين أن التزام الحكومة الفيدرالية بتعزيز المصالحة السياسية مع الولايات الفيدرالية والتطورات التشريعية الأخيرة جدير بالثناء، فقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير بطيئا ولا بد من مواصلة العمل في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة 17:40.